

الجزائر تغامر بتأميم الشركات المخصصة

تخوض الجزائر مغامرة غير محسوبة العواقب بإعادة تأميم الشركات التي تمت خصخصتها جزئيا أو كليا في عهود سابقة، في خطوة يقول محللون إنها تتعارض مع محاولات استقطاب الاستثمارات لمعالجة الاختلالات المالية المزمنة وتخفيف الاعتماد الشديد على إيرادات الربيع النفطي.

الجزائر - عكس قرار الجزائر السير في طريق تأميم الشركات، التي باعها كليا أو جزئيا، تخطيا في جهود القطع مع السياسات القديمة، التي جعلت لوبيات الفساد أقوى من الدولة. وأثارت الخطوة جدلا بين الأوساط الاقتصادية، التي حذرت من تصحيح الأخطاء باخطاء أكبر في وقت تحاول فيه الحكومة الجديدة اعتماد مسار جديد لتحسين مناخ الأعمال في محاولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن تخفيها هذه الخطوة. وكانت الصفقات المشبوهة خلال حكم الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة قد فتحت الأبواب لرجال الأعمال المقربين من السلطة للسيطرة على معظم القطاعات الحساسة وشراء شركات حكومية جزئيا أو كليا.

وقالت مصادر مطلعة على الملف إن الحكومة قررت استرجاع ملكية جميع المؤسسات، التي تمت خصخصتها خلال فترة حكومي أحمد أويحيى وعبدالمالك سلال.

وقدرت المصادر عدد الكيانات التي سيتم استرجاعها بنحو 800 شركة، تحولت في 80 في المئة منها إلى مخازن ومستودعات لا تساهم بأي قيمة مضافة في الاقتصاد المحلي.

وتؤكد البيانات أن بيع أسهم الشركات بما يعرف بـ"الدينار الرمزي" لمجموعة من رجال الأعمال المحسوبين على النظام السابق، وهو ما يتعارض مع القوانين والتشريعات المعمول بها.

ووفق جريدة الخبر المحلية، فإن مخطط الحكومة يتضمن، في الشق المتعلق بقطاع الصناعة، إجراءات وآليات جديدة تهدف إلى إعادة استرجاع جميع الشركات التي تمت خصخصتها سابقا دون أن تقدم أي قيمة مضافة للصناعة والإنتاج.

وسيتيح هذا الأمر للدولة استرجاع الآلاف من العقارات الصناعية والأراضي، التي يقول مراقبون إن بيعها كلف الدولة خسائر تقدر بمليارات الدولارات.

ومن المتوقع أن تبدأ لجنة وزارية مشتركة يشرف عليها رئيس الدولة عبدالمجيد تبون بشكل شخصي، باتخاذ خطوات استرجاع كافة المؤسسات التي تمت خصخصتها زمن الرئيس بوتفليقة.

ويقول خبراء إن سياسة الخصخصة في الجزائر، التي تم اعتمادها خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2005 أثبتت فشلها ولم تساعد الشركات على النهوض بنشاطها وفق ما هو مخطط.

وتظهر الحصيلة الأولية لتلك العملية أنه تم إغلاق أكثر من مئتي شركة حكومية كانت تنشط في عدة قطاعات وقد ارتفع عدد الشركات المنهارة خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى نحو ألفي كيان، والتي كانت ضمن دائرة اهتمام رجال الأعمال المقربين من بوتفليقة للسيطرة عليها بالكامل.

ويؤكد خبراء أن الحكومات المتعاقبة بددت الكثير من الأموال والجهود في مخططات الخصخصة، التي لم تنجح في إنقاذ أي من تلك الشركات والمصانع، صادرات النفطية.

وتركز الاستراتيجية على محاور أساسية بينها استعادة الخدمات الأساسية للمواطنين وتعزيز قدرات المؤسسات السيادية في العاصمة طرابلس لإدارة الأموال العامة والعمل على إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي.

كما تشمل وضع مخطط متكامل للبدء في إعمار المناطق المدمرة وتطوير القطاع الخاص ودعم شركائه مع القطاع العام، إضافة إلى تقديم دعم مالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقالت مديرة البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ماري فرانسواز حينها "تريد إمدادات كهرباء منتظمة وخدمات ذات جودة للتعليم والرعاية الصحية وتسريع وتيرة تعافي الاقتصاد عبر تعزيز إدارة الأموال العامة، وكذلك تطوير القطاع المالي".



حالة طوارئ مالية حتى إشعار آخر

مصارف ليبيا تتخبط تحت وطأة اتساع الفوضى

الانقسامات تكبل محاولات إنقاذ القطاع المالي المتعثر

أدى إلى تضييق قاعدة الإيرادات الحكومية.

وأدى ذلك إلى تفاقم اعتماد الدولة بشكل شبه كلي على صادرات النفط التي تعاني من انقطاعات متكررة، الأمر الذي تسبب في عجز الدولة عن توفير السيولة اللازمة في البنوك.

وما زاد من معاناة القطاع المصرفي الليبي اتساع الفجوة بين السعر الرسمي للدينار وأسعار السوق السوداء، في ظل تذبذب إنتاج النفط وتراجع أسعاره منذ منتصف عام 2014.

وتفاوتت سعر صرف العملة المحلية أمام سلة العملات الأجنبية الرئيسية وخاصة الدولار من منطقة إلى أخرى نتيجة لاختلاف الأوضاع السياسية والأمنية.

71.4 مليار دولار حجم الدين العام الليبي الذي يزيد على حجم الناتج المحلي الإجمالي

وبحسب أسعار الصرف، تبلغ قيمة الدولار في طرابلس نحو 4.38 دينار، بينما يقرب سعره من حاجز الخمسة دنانير في مناطق أخرى.

وتتعرض الموانئ والحقول النفطية بين الفينة والأخرى إلى هجمات إرهابية واعتصابات منفلتة، للضغط على السلطات في طرابلس، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج.

وكان البنك الدولي قد كشف في فبراير الماضي عن خارطة طريق تمتد لثلاث سنوات لإنقاذ الاقتصاد الليبي، في محاولة لتجاوز عقبات استمرار الانقسامات بين الشرق والغرب وترجع صادرات النفطية.

وتركز الاستراتيجية على محاور أساسية بينها استعادة الخدمات الأساسية للمواطنين وتعزيز قدرات المؤسسات السيادية في العاصمة طرابلس لإدارة الأموال العامة والعمل على إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي.

كما تشمل وضع مخطط متكامل للبدء في إعمار المناطق المدمرة وتطوير القطاع الخاص ودعم شركائه مع القطاع العام، إضافة إلى تقديم دعم مالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أموالها أو الأرباح التي تجنيها، إن وجدت.

وقال الخبير المالي الليبي المقيم في لندن سليمان الشحومي، مؤسس سوق الأوراق النقدية الليبية في تونسة على حسابه بموقع فيسبوك قبل أيام إن "الوضع الاقتصادي يزداد كل يوم تعقيدا في ظل غياب إرادة واضحة تفرض حلا شاملا بدل الترتيبات التي تغرق الاقتصاد".

وأضاف أن الحالة الليبية "تشبه الحالة اللبنانية في سرعة الاندفاع والانتكاش بسبب سيطرة الدولار على الاقتصاد سيطرة تامة".

وأكد أن "انفصال الوضع النقدي عن الوضع الاقتصادي، قاد إلى انقسام إدارة البنك المركزي وادى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالنظام النقدي الليبي".

وأدى توقف منظومة المقاصة عن البنوك، التي باتت تحت سيطرة البنك المركزي في البيضاء إلى تناقص أرصدة البنوك لدى المركزي في طرابلس ولقص قدرتها على مواجهة طلبات الحصول على الدولار.

ويرى الشحومي أن كل تلك الفوضى والانقسامات جعلت الوضع خطيرا إلى درجة تهدد بحصر عمليات الصرف الأجنبي ببعض البنوك دون غيرها.

عمليات طباعة النقود من السلطات المالية في حكومتى الشرق والغرب دون تنظيم أو تنسيق وبدون وجود أرقام دقيقة تؤكد حجم الأموال، وفق الشحومي.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الدين العام الليبي تجاوز المئة مليار دينار (71.4 مليار دولار بسعر الصرف الرسمي) وهو ما يزيد على حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي. ويتوقع محللون أن يواصل الصعود مع استمرار غموض مستقبل الاقتصاد.

واضطر البنك المركزي في طرابلس مرارا إلى السحب من الاحتياطات النقدية، التي هوت بشكل متسارع، لتغطية فاتورة الواردات ودفع رواتب الموظفين ومستحقات الدعم.

وتظهر الأرقام أن قرابة 80 مليار دولار من احتياطات البلاد من العملة الصعبة تخرت منذ بداية الأزمة، بعدما كانت عند مستوى 130 مليار دولار.

تصاعدت التحذيرات من تفاقم الأزمة المالية في ليبيا ودخول النظام المصرفي في طريق مسدود مع استمرار النزاع بين حكومتى الشرق والغرب والإفراط في طباعة النقود لتغطية التزاماتهما، في ظل انحسار العوائد النفطية واتساع المضاربة على الدينار في السوق السوداء.

النقدية من المصارف، وهو ما يدفع اقتصاد البلاد إلى حافة الإنهيار جراء الشلل التام الذي يضرب كافة القطاعات.

ولا يزال المئات من المواطنين يتدافعون أمام البنوك في معظم مناطق البلاد، ويقتطعون أحيانا لأسابيع لسحب الأموال بسبب النقص الحاد في السيولة.

وأكد عاشور لـ"العرب" عبر تطبيق ماسنجر أن تلك المشكلة انسحبت أيضا على عمليات تحويل الأموال من وإلى ليبيا، وهو ما أكدته عدد من الليبيين المقيمين في تونس أيضا.

وكان البنك المركزي في طرابلس قد أصدر في سبتمبر 2018 تعميما للمصارف المحلية يفرض قيود مشددة على بيع العملة الصعبة للأغراض الشخصية والعلاجية والدراسية.

وحددت إدارة البنك حينها سقفًا للتحويلات السنوية بالنسبة للفرد لا يتجاوز 14 ألف دينار، وهو ما يعادل عشرة آلاف دولار، وهي مستويات ضئيلة قياسا بمستوى غلاء المعيشة في بعض البلدان، التي لجأ إليها الليبيون هربا من قسوة الحياة في بلادهم.

وتظهر إحصائيات صادرة في 2016، والتي لم يتم تحديثها حتى الآن، أن عدد سكان ليبيا يبلغ حوالي 6 ملايين نسمة، بينما لا توجد معطيات رسمية حول عدد المقيمين في الخارج.

سليمان الشحومي
طباعة النقود استنفدت من الطرفين في الفترة الأخيرة

وتشير بيانات الموقع الإلكتروني لاتحاد المصارف العربية إلى أن النظام المصرفي الليبي يضم 38 مؤسسة مالية أكثر من نصفها أجنبية.

وتتوزع المؤسسات بين 16 بنكا محليا، منها المصرف الليبي الخارجي ومصرف الوحدة، و14 بنكا عربيا، منها المؤسسة العربية المصرفية البحرينية ومصرف بربايوس المصري، إلى جانب 8 مصارف أجنبية أبرزها أتش.أس.بي. سي البريطاني.

ونتيجة لحالة التخبط فإنه من الصعب تحديد حجم المعاملات السنوية لتلك المصارف، كما أنه لا توجد بيانات دورية رسمية تشير إلى كيفية تحرك

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - عادت أزمات المصارف الليبية إلى الواجهة مجددا في غمرة النزاع العسكري المتصاعد بين الأطراف السياسية، والذي يغذي المخاوف من انهيار شامل للقطاع المالي المتعثر.

وتتخبط المصارف منذ سنوات تحت وطأة الفوضى المتفاقمة، في وقت حذر فيه مبعوث الأمم المتحدة غسان سلامة من انهيار اقتصاد في ظل تفاقم الديون وعجز النظام المصرفي.

وقال سلامة خلال جلسة أمام مجلس الأمن أمس إن "التشتت المؤسساتي وعدم القدرة على سن سياسة اقتصادية موحدة يفاقمان التحديات القائمة ويخلقان تحديات جديدة".

وأكد أن البنوك الليبية تجد صعوبة متزايدة في العمل تحت إشراف مصرفين مركزيين متنافسين وتواجه خطر انقطاع إمدادات السيولة النقدية عن بعضها بالكامل.

وانقسمت ليبيا منذ عام 2014 بين حكومتين متنافستين وتحالفين عسكريين أحدهما في الشرق والآخر في طرابلس، وهو ما أقر على مؤسسات رئيسية مثل البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنقطة. ويعيش المواطنون منذ ذلك الحين أزمة ثقة في القطاع المصرفي، الذي تكررت وعده بتحسين الخدمات ووضع حلول لازمة السيولة النقدية الخائفة.

وكان البرلمان المؤقت بمدينة طبرق شرق البلاد قد اتهم مرارا محافظ المركزي في طرابلس الصادق الكبير ورئيس المؤسسة الوطنية للنقطة مصطفى صنع الله، بالانفراد بخصصات النفط والتصرف فيها دون الرجوع إلى المجلس.

وأكدت مصادر ليبية في تصريحات لـ"العرب" أن الكثير من البنوك التجارية خاصة في شرق البلاد لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو أنها ستصل إلى تلك النقطة قريبا.

وقال سامي عاشور، وهو ليبي مقيم في ألمانيا، إن "أزمة البنوك بسبب نقص السيولة أثرت على معظم الأسر الليبية وأن الأمر بات حقيقة واقعية تزيد من تعقيد حياة الناس".

وتزايدت معاناة الليبيين والشركات من صعوبة الحصول على السيولة



عودة جديدة إلى المربع الأول